

أوكرانيا والصمت الروسي

■ **عمر نعيم الياس***

حزكت حادثة إسقاط الطائرة الماليزية فوق الأراضي الأوكرانية الممياه الراكدة التي بدأت بالتجمع في ملف الأزمة الأوكرانية واستنزاف الغرب، فعلى رغم التقدم الميداني الذي أحرزته قوات كييف المدعومة من حلف شمال الأطلسي وسيطرتها على مدينة سلوفيانسك البالغ عدد سكانها مئة وعشرة آلاف نسمة والواقعة شمال العاصمة الإقليمية دوناتسك التي تعد المعقل الرئيسي للموالين لروسيا في شرق البلاد، هذه السيطرة التي اكتسبت بعدا رمزيا للحكومة كييف في المواجهة القائمة مع الانفصاليين بحسب التعبير الغربي، وقربتها أكثر فاكثر من دوناتسك التي يتوقع أن تكون معركة السيطرة عليها طاحنة. هذه الأمور مجتمعة لم تحرك الموقف الروسي الذي اختار الهدوء ومن ثم الصمت تكتيكا لإدارة الأزمة الأوكرانية مع الغرب، ففي وقت كانت قوات كييف تدخل سلوفيانسك، أدار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ظهره وحزم حقائبه وانطلق في جولة إلى أميركا اللاتينية، فهل ترك بوتين المتعثرين في شرق البلاد يواجهون مصيرهم وفقا لتساؤل صحفية ليبيراليسون، الفرنسية؛ أم أنه تثببت موقف موسكو التي ما فتئت تكرر أن الوصول إلى حل للأزمة الأوكرانية يمر عبر التفاهم مع المقاتلين في شرق البلاد؟

في ضوء حادثة الطائرة الماليزية ورود الفعل الدولية المأكبة لها ابتداءً من إدانة مجلس الأمن الدولي والاتهام الضمني للمقاتلين الموالين لروسيا بإسقاط الطائرة، مروراً بالموقف الأميركي التصيدي خصوصا في مجال العقوبات الاقتصادية، وليس انتهاءً بانخراط بريطانيا وكندا بالحملة السياسية والاقتصادية المنسقة على موسكو، يمكن القول إن الأطلسي استخدم حادثة الطائرة الماليزية لضرب تكتيك الصمت الروسي الذي حاول بوتين من خلاله تحقيق جملة من المكتسبات أهمها:

– إدارة حرب استنزاف مضاف للغرب في أوكرانيا، بدلاً من استنزاف روسيا على الأراضي الأوكرانية، فموسكو وبد صمّها للرقم، باتت أكثر ميلا إلى إدارة معركة دبلوماسية على الأراضي الأوكرانية تقوم على فكرة الفيدرالية في أوكرانيا، بما يضمن تقاسما ضمنيا للنفوذ مع الغرب من دون اللمس المباشر بوحدة أوكرانيا، وهنا يتمحور موقف الكرملين الداعي إلى الإنفاق مع القاتلين في شرق أوكرانيا كحل وحيد للأزمة القائمة حاليا.

– الرهان على التورط الغربي أكثر فاكثر في ارتكاب مذابح وأعمال

وحشية في مناطق شرق البلاد، مع ما يستتجلبه ذلك من تغير إضافي

في مزاج القاعدة الشعبية المترددة في بعض مناطق أوكرانيا، فضلا عن الإحراج على المستوى الدولي بالنسبة إلى داعمي حكومة كييف، والذي بالتأكيد سيدفع هذه الدول إلى الإسراع في العودة إلى بلورة حل سياسي للأزمة الأوكرانية.

– ضبط إيقاع التمرد في شرق البلاد على مفاص الكرملين، بمعنى آخر منع المجموعات المقاتلة في شرق أوكرانيا من الوقوف على يمين الكرملين في إدارة الصراع مع الغرب، وخير دليل على ذلك رفض هذه المجموعات تنظيم استفتاء حول الانفصال في شرق البلاد على رغم تدخل بوتين شخصيا لمنع حصوله.

– المعطبات السابقة تؤكد أن الطائرة الماليزية أسقطت لدفع الروس

مرغمين لخروج عن صمتهم وبالتالي ضرب التكتيك الذي اتبعه

بوتين في إدارة الأزمة الأوكرانية للتخفيف قدر الإمكان من انعكاسات

استنزاف روسيا على أراضي أوكرانيا، يذكر أن موسكو قالت تعليقا

على الاتهامات الدولية للموالين لها بإسقاط الطائرة الماليزية: «إن

طائرة سوخوي أوكرانية كانت على بعد 3 إلى 5 كيلومترات من

الطائرة الماليزية أثناء تحليقها فوق الأراضي الأوكرانية».

✽ كاتب سوري

Le Monde

«لوموند»: الأمم المتحدة تطلق تحقيقاً

في الهجوم «إسرائيلي»

كتبت صحيفة «لوموند» تقريراً تحت عنوان «الأمم المتحدة تطلق تحقيقاً في الهجوم «إسرائيلي» على غزة»، مشيرة إلى «أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أطلق تحقيقاً حول جميع الانتهاكات التي ارتكبتها الجيش «إسرائيلي» في غزة». ولغت الصحيفة إلى أنه «في يوم واحد سقط 66 فلسطينياً ليصل عدد القتلى إلى أكثر من 714 من مجموع رصيد الفلسطينيين»، مضافة: «إن 32 جندياً «إسرائيلياً» قتلوا أيضاً منذ بدء العدوان على غزة «ضافة إلى مدنيين يسبب سقوطهم الصواريخ على المستوطنات «إسرائيلية». وقالت «لوموند»: «إن القرار يدين الانتهاكات المعمنة والمنهجية والمفضوحة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الناجمة عن العمليات العسكرية «الإسرائيلية» الأخيرة، لذا دعا مجلس حقوق الإنسان إلى تجميع قائمة الجرائم المرتكبة وتحديد المسؤولين عنها لمقاضاتهم». وتابعت الصحيفة: «إن هذا القرار اتخذ في اجتماع طارئ بناء على طلب من فلسطين والدول العربية، وتبنى المجلس الذي يعد 46 عضوا القرار الذي طرحت لفلسطين، بغالبية 29 صوتا بينها الدول العربية والإسلامية التي انضمت إليها الصين وروسيا ودول أميركا اللاتينية ودول أفريقية، فيما عارضت الولايات المتحدة لوجودها القرار وامتنعت الدول الأوروبية عن التصويت».

50 جندياً «إسرائيلياً» احتياطياً يرفضون الالتحاق بالجيش

في مؤشر على بدء حالة تمرد في جيش الاحتلال الصهيوني، رفض عشرات الجنود «الإسرائيليين» من جنود الاحتياط الاستجابة لطلب قيادتهم الالتحاق بالخدمة.

وقالت صحيفة «واشنطن بوست»: «إن 50 من جنود الاحتياط رفضوا الالتحاق بالجيش «إسرائيلي» لاضطهاد الفلسطينيين». وأوضحت الصحيفة: «إن الجنود نشروا بياناً على الإنترنت طالوا فيه: «إن العسكريين الذين يخدمون في الأراضي المحتلة ليسوا وخدم المدنيين، بل يطبقون الكبتات الهادئة إلى السيطرة على حياة الفلسطينيين، في الحقيقة كل الجيش «الإسرائيلي» ضالع في هذه الممارسة. ومن أجل ذلك، قررنا رفض المشاركة في واجبات الاحتياط المنوطة بنا، ولنعلن تأييدنا لكل من يرفضون الالتحاق بالجيش». وقال الجنود في بيانهم: «بينما رفض بعض «الإسرائيليين» في الماضي الخدمة في الضفة الغربية المحتلة، فإن هيكلية الجيش «الإسرائيلي» تعني أن كل المجندين يجب أن يتشاركوا بطريقة أو أخرى في المواجهة مع الفلسطينيين». وأضافوا: «سبق للعديد منا أن خدموا في أدوار لوجستية وإدارية، وجدنا من خلالها أن الجيش بأسره متواطئ في قمع الفلسطينيين».

وأشار الجنود في بيانهم إلى «بنية الجيش «الإسرائيلي» ودوره الأساسي في المجتمع تجعل من العسير فصل الخدمة فيه من الصراع مع الفلسطينيين». وقالوا: «يلعب الجيش دوراً مركزياً في كل خطة عمل وكل مقترح يناقش على النطاق الوطني، ما يفسر غياب أي مناقشة حقيقية للحلول غير العسكرية للصراعات التي تخوضها «إسرائيل» مع جيرانها».

البناء

«إسرائيل» تدرس هدنة لـ5 أيام واتفاق وسط بين مطالبها ومطالب المقاومة

حكومة نتنياهو عالقة في كيفية الخروج من مأزق غزة وإنهاء عدوانها



على الاستجابة لمطلب المقاومة فتح معبر رفح إلى جانب خطة اقتصادية لإعمار

قطاع غزة، مقابل مطلب «إسرائيل» بإدخال قوات تابعة للسلطة الفلسطينية إلى الحدود والمعبر بين غزة ومصر وإلى جانب تشديد الرقابة «الإسرائيلية» قبالة شواطئ القطاع، وفي حال الفشل في تحقيق مثل هذا الاتفاق الذي يستهدف كما هو واضح جعل قوات الأمن الفلسطينية بمثابة حرس حماية لأمن الكيان، وحاجزا بين المقاومة وجيش الاحتلال، فإن الحكومة «الإسرائيلية» تدرس اقتراحا لقيادة الجيش «الإسرائيلي» بإعلان انتهاء المرحلة البرية من الحملة العسكرية خلال أيام ومواصلة الحرب على المقاومة بطرق أخرى. لكن هذا المخرج الثالث أيضا مرتبط تحقيقه بقرار المقاومة التي أعلنت أنها لن توقف القتال حتى تحقيق مطالبها ما يعني أنها ستلاحق الجيش وتواصل إطلاق الصواريخ ضد جمعياته ومستوطناته، ويؤشر كل ذلك إلى أن حكومة نتنياهو تواجه مأزقا في كيفية الانسحاب من قطاع غزة وإنهاء عدوانها الفاشل بأقل الخسائر السياسية. والذي يؤدي استمراره إلى تكبد «إسرائيل» مزيدا من الخسائر البشرية والاقتصادية والسياسة وازدياد عزلتها الدولية وتوقف الرحلات الجوية في مطار بن غوريون ما يجعل 20 ألف «إسرائيلي» عالقاً في الداخل والخارج، من دون القدرة على تحقيق نصر في الميدان أقر رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو بالجزع عن بلوغه عندما قال: «لا نستطيع ضمان تحقيق نصر كامل لكننا نستعمل ما بوسعنا».

حسن حردان

في اليوم الثامن عشر من العدوان على غزة قرر المجلس الوزاري

«الإسرائيلي» المصغر البحث في هدنة تمتد خمسة أيام من دون الخروج من غزة، تتيح للجيش «الإسرائيلي» مواصلة تدمير الأنفاق، وذلك بعد أن واجهت «إسرائيل» صعوبة في فرض وقف النار من دون شروط مسبقة وفق المبادرة المصرية، وفضلت وسائل الضغط الأميركية عبر الدول الموالية لواشنطن في دفع قيادة المقاومة الفلسطينية في الاستجابة لذلك.

غير أن الهدنة الموقتة التي تسعى «إسرائيل» من ورائها إلى امتصاص نفمة الرأي العام الدولي والحد من الضغط الدولي المطالب بوقف العدوان بعد المجازر الوحشية التي ارتكبتها جيش الاحتلال في غزة تواجه عقدة حقيقية، ألا وهي إن بقاء الجيش «الإسرائيلي» قرب المناطق السكنية يجعله عرضة لكمائن المقاومة تحت الأرض إن هو حاول استخدام الهدنة غطاء لمواصلة عملياته لتدمير الأنفاق، فهو سيصطدم برجال المقاومة الذين لجأوا إلى استخدام الأنفاق لمواجهة تفرقه، وهم يعرفون خريطةها فيما جيش الاحتلال لا يعرف تفاصيلها، ولهذا تعمل حكومة العدو عبر حليفاتها واشنطن من أجل إيجاد مخرج ـ اتفاق لوقف النار يخرج الجيش «الإسرائيلي» من ورطته الحالية يكون بمثابة اتفاق وسط بين مطالبها ومطالب المقاومة، توقعت الصحف «الإسرائيلية» أن يشتمل



«يديעות أchronوت»: «الوزاري المصغر» يناقش هدنة لـ5 أيام من دون الخروج من غزة

عنونت صحيفة «يديעות أchronوت» الصادرة صباح أمس صفحتها الرئيسية بـ «الهدف: وقف إطلاق النار بشكل مؤقت من دون الخروج من قطاع غزة». وبرزت في صفحتها الأولى «أن المجلس الوزاري «الإسرائيلي» المصغر (السياسي – الأمني) ناقش مقترح اتفاق يقضي بهدنة إنسانية لمدة 5 أيام تبقى القوات «الإسرائيلية» خلالها في قطاع غزة». وبرزت في صفحتها الرئيسية «أن المقترح يجعل الجيش «الإسرائيلي» يتوقع أن يتيح له الاتفاق مواصلة تدمير الأنفاق».

وفي التفاصيل، كتبت الصحيفة: «أن «إسرائيل» تقرب من الموافقة على ما أطلق عليه هدنة إنسانية متواصلة لخمسة أيام، بالاتفاق مع حركة حماس، تبقى خلالها القوات «الإسرائيلية» البرية في المواقع التي سيطرت عليها في داخل قطاع غزة».

وأشارت الصحيفة إلى «أن هذا المقترح قد نوقش (أول من) أمس في أطر اتخاذ القرار المختلفة، بما فيها المستوى السياسي». وكتبت: «أن وزير الخارجية الأميركية طلب من قطر، الداعمة سياسيا وماليا لحركة حماس، الضغط على رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل الموافقة على الهدنة الإنسانية». وتابعت: «إن خطاب خالد مشعل، الذي ألقاه مساء (أول من) أمس، يشير إلى أنه يرفض الشرط الذي اقترحتة مصر لوقف إطلاق النار، بيد أنه يميل إلى الموافقة على الهدنة الإنسانية». في المقابل فقد أشارت الصحيفة إلى «أن «إسرائيل» على استعداد لوقف إطلاق النار، ولكنها تريد إبقاء قوات الجيش «الإسرائيلي» داخل قطاع غزة لمواصلة العمل على تدمير الأنفاق، بادعاء أن البحث عن الاتفاق وتدميرها لا يمنع السكان المدنيين من التزود بالمواد الغذائية والأدوية ومياه الشرب».

كما أشارت الصحيفة إلى قضية أخرى اعتبرتها ضبابية، وهي أنه «على افتراض أن قوات الجيش بقيت في داخل قطاع غزة قرب خط المنازل الأول، فكيف سيحدد هذا الخط؟ إضافة إلى أسئلة عملائية أخرى خلال الهدنة، بينها كيف سيتصرف المقاومون الفلسطينيون الذين لجأوا إلى الأنفاق؟ وكيف سيتصرف الجيش «الإسرائيلي» حيالهم؟».

وحسب الصحيفة، فإنه «خلال الهدنة الموقتة تستطيع قوات الجيش «الإسرائيلي» مواصلة العمل على تدمير الأنفاق مع تقليص المخاطر التي قد تتعرض لها إلى الحد الأدنى، كما أن ذلك يضمن للجيش تدمير الأنفاق التي نتججه باتتجاه «إسرائيل»، ولقمت على أن «الجيش بحاجة إلى أيام عدة للعمل على تدمير الأنفاق، وأنه بالتالي فمن الأفضل استكمال هذه المهمة في ظل وقف إطلاق النار».

ورأت «يديעות أchronوت» أنه «وبالتوازي مع الاتصالات الجارية لوقف

إطلاق النار، فإن حركة حماس تعرض لسلسلة من المطالب التي ترفض

«إسرائيل» الاستجابة لها، وتطالب «إسرائيل» بنزع الصواريخ من قطاع غزة

وتدمير الأنفاق ورقابة دولية».

وكتبت الصحيفة في هذا السياق: «أن حماس لن توافق على هذه المطالب، وأنها تعرض فقط من أجل السوامة». وتابعت: «إن المطالب التي يحتل أن يوافق عليها، هي مطلب حماس فتح معبر رفح إلى جانب خطة اقتصادية لقطاع غزة، مقابل مطلب «إسرائيل» بإدخال قوات تابعة للسلطة الفلسطينية إلى الحدود وإلى المعبر بين قطاع غزة ومصر، وربما، تشديد الرقابة «الإسرائيلية» قبالة شواطئ القطاع».

وأشارت الصحيفة إلى «إمكانية ثالثة، يميل قادة الجيش «الإسرائيلي» إلى دعمها، وهي أن تعلن «إسرائيل» خلال أيام عن انتهاء المرحلة البرية من الحملة العسكرية، ومواصلة الحرب على حركة حماس بطرق أخرى».



«هآرتس»: الإعلام «إسرائيلي» يساعد حركة حماس مرة أخرى

تحت عنوان «الإعلام مرة ثانية يساعد حركة حماس» كتب إسرائيل هرتيل في صحيفة «هآرتس»: «أن الإعلام «الإسرائيلي» كما في كل صفقة تبادل أسرى، يمتنع حركة حماس سلاحا استراتيجيا، تستغله بشكل جيد لتشن حربا نفسية».

وأضاف هرتيل: «إن معالجة قضية الجنود الأسرى يجب أن تكون بموجب اعتبارات أمن قومي، وليس بموجب مصالح إعلامية تحول مآسي عائلات إلى رأي عام ووسيلة ضغط على الحكومات «الإسرائيلية»، الأمر الذي يمتنع حركة حماس، في حالة الجندي أوروب شاؤول، سلاحا استراتيجيا يضاف إلى أسلحتها الأخرى مثل الصواريخ والأنفاق».

ويسعى الكاتب من خلال مقالته إلى استباق حصول صفقة تبادل أسرى تدفع فيها «إسرائيل» «ثمنا كبيرا». وأوضح: «أن الجيش «الإسرائيلي» على قناعة بأن الجندي أوروب شاؤول قد قتل في المعركة، وهذا ما قاله ممثلو الجيش في زيارتهم لممثل عائلته. وأنه وبسبب الانفجار الشديد لم يعثر على أدلة قاطعة، وربما تمكنت حركة حماس من وضع يدما على قلابته أو على أي غرض تابع له».

وتابع هرتيل: «أن حركة حماس بدأت فوراً الحرب النفسية، وبوساطة الإعلام «الإسرائيلي» الذي ينشر من دون توقف بالصورة والصوت». ولغت إلى «أن الإعلام قد ينتج من خلال معالجته للقصبة قضية أخرى من «شاليط 2»، والأصغر «قصبة ريغيف وغولدفاسر 2»، ففي القضية الثانية فإن وسائل الإعلام كانت تعرف أن الجنود المختطفين ليسوا أحياء، ولكنها أخفت ذلك عن الجمهور، وزرعت الأمل في نفوس عائلتي الجنديين، وأعدت الرأي العام «الإسرائيلي» للضغط على إيهود أولمرت للرضوخ لحزب الله وإطلاق سراح أسرى مقابل جثتين».

وأضاف هرتيل: «أن استنقار المراسلين والكاميرات إلى ساحة منزل عائلة شاؤول في بورة، والبث الذي إذ ينهته المتحدثة باسم العائلة يشير إلى أن «الإعلام لم يتعلم شيئا ولم ينس شيئا» في توفير منصة دعائية ومصيرية له منظمة «راهيب» تعيد إبتزازنا مرة أخرى، ويعود الإعلام إلى نفس طابع السلوك الذي اعتقد كثيرون بعد ما حصل أنه تخلص منه». على حد تعبيره.

وتابع الكاتب أنه «إذا لم يتوقف ذلك، فإن حركة حماس ستحصل على مساعدة في كسر معنويات العائلة والجمهور، ولن تكفي بإطلاق سراح أسرى، وإنما سيكون الثمن استراتيجيا، إلا إذا أظهر العائلة والرأي العام والحكومة قدرة على الصمود». وقال: «منذ البداية، ومن أجل التغلب على آفة الاختطاف لم تكن هناك حاجة للطائرات والطائرات من دون طيار. ولا للدخول بقوات كبيرة إلى داخل أراضي العدو، ولاشن هجمات تؤدي إلى سقوط قتلى بين صفوف

جنودنا، وإنما لأعصاب قوية، واستعداد لتحمل معاناة مؤقتة لمنع معاناة طويلة الأمد، واستعداد للتضحية بحياة قلائل من أجل حياة كثيرين».

وأردف الكاتب: «أن معالجة قضية المختطفين يجب أن تكون بموجب اعتبارات أمن قومي، وليس بموجب مصالح إعلامية تحول مآسي عائلات إلى برامج واقعية تحظى بالتمايعة. وأنه لو لم يجر الإعلام الجمهور إلى حالة من الهستيريا لما تأكد العدو من أن «إسرائيل» على استعداد لاستجابة لمطالبه، وعندها سيخضع الثمن».

وكتب هرتيل: «الإعلام الذي وضع شخصيات المختطفين على رأس جدول الأعمال حول بعض أبناء عائلاتهم إلى مشاهير عشقوا الدور الذي خصصه لهم الإعلام في ابتزاز العواطف، في حين أن جمهور المشاهدين الذي يتابعهم صحبا ومساء علق في المصدية العاطفية». وأوضح: «هكذا نشأ، ولفرحة الخاطفين، ضغط غير محتمل على الحكومات، بدءا من حكومة شمعون بيرس (صفقة أحمد جبريل)، التي وصفها بأنها وضعت أسس الانتفاضات القاتلة، وكذلك في عهد حكومة بنيامين نتنياهو (الصفقة مع حركة حماس لإطلاق سراح جلعاد شاليط)، والتي نعيش جزءا من نتائجهما، بشكل مباشر أو غير مباشر، اليوم. وطبعاً من دون أن ننسى بالطبع ما يستحقه أرتيل شارون الذي أطلق سراح أسرى في صفقه في الأزرب، مقابل تاجر المخدرات الإحنان نتنباوم وقتلى هار دوف (مزارع شعبا)».

وأهى الكاتب مقالته بالقول: إنه «يجب على الإعلام، وخصوصاً في هذه

الأيام، عدم منح حركة حماس سلاحا استراتيجيا، إضافة إلى الأسلحة

الإستراتيجية المتوافرة لديه، الصواريخ والأنفاق».



«فاينانشال تايمز»: تبريرات «إسرائيل»

بأنها تدافع عن نفسها غير مقنعة

تناولت صحيفة «فاينانشال تايمز» العلمية «الإسرائيلية» على غزة من زاوية التبريرات التي تسوقها «إسرائيل» لإقناع المجتمع الدولي بأنها تدافع عن نفسها ضد صواريخ حماس التي وصفتها بأنها «غير مقنعة». فقالت الصحيفة: «إن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو يكرر دائما بأنه لا توجد دولة تقبل أن تقف مكتوفة الأيدي أمام صواريخ تهطل على مدينتها، وهي الحجة التي يعرف جيدا أنها قد تنطلي على المجتمع الدولي» لكن المشكلة بحسب الصحيفة: «أن هذا التبرير فيه عيبان رئيسيان. أولهما، هو أن القتلى على الجانب الفلسطيني هم في المدنيين بالأساس بعكس القتلى على الجانب «الإسرائيلي»، إضافة إلى عدم تكافؤ المقارنة سواء في عدد الضحايا أو في الأسلحة المستخدمة من الجانبين».

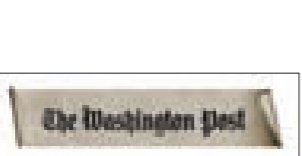
وأضافت الصحيفة البريطانية: «إن الحجة التي يسوقها نتنياهو حول أن نزع سلاح حماس سيسهم في حل الأزمة الفلسطينية «الإسرائيلية» يعزل العيب الثاني في ما يروجه رئيس الوزراء «الإسرائيلي». ما أن العبقة الرئيسية في تحقيق أي سلام على الأرض حتى أمام أكثر الفلسطينيين سعيا إلى سلام وقبولاً لحل الدولتين، هو التوسع الاستيطاني لـ«إسرائيل» في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما يعزل حجر غزة أمام أي سلام مقدس». واختمت بالقول: «المطلوب هو الرد المتكافئ على صواريخ حماس» إن دولا ديمقراطية مثل الهند في حالة تفجيرات مموباى وبريطانيا في العمليات التي نفذها الجيش الجمهوري الإيرلندي وجدت طرقا أخرى للتعامل مع العنف هذا، إذا أرادت «إسرائيل» السلام حقاً».



«انديبنت»: الضغط عبر العقوبات الاقتصادية صعب في ظل الوباء العالمي

تحدث هاميش مكار في تقرير لصحفية «انديبنت» عن العقوبات الاقتصادية الأوروبية على موسكو وجدوى الضغط على روسيا، فقال: «إن فكرة العقوبات الاقتصادية على أي دولة تتلخص في الضغط على اقتصادها دول بعيدا من دون الإضرار باقتصاد الجهة التي ترفض تلك العقوبات، وهو الأمر الذي يعد صعبا في ظل العولمة وترابط الاقتصاد العالمي». أما في الحالة الروسية فيذكر الكاتب «أن موسكو تحصل على 80 في المئة من النقد الأجنبي من عائدات النفط والغاز الذي تعتمد عليه أوروبا بشكل كبير، لكن الأمر قد يختلف تدريجيا مع دخول الولايات المتحدة كمنافس قوي في مجال إنتاج النفط وهو ما يتيح مزيدا من البدائل لدول أوروبية».

وأضاف هاميش: «على المدى البعيد ستضطر روسيا لتخفيض أسعار النفط نظرا إلى حاجتها لأسواق لبصاعتها والتكنولوجيا الأوروبية لاستخراجها، وهو ما سيحقق الهدف من العقوبات التي رُوِّج بقوة لعدم جدواها».



«واشنطن بوست»: لا آمال كبيرة بحدوث تقدم سريع لإنهاء العملية «الإسرائيلية»

تابعت صحيفة «واشنطن بوست» زيارة وزير الخارجية الأميركي جون كيري للقاهرة، في إطار مساعي التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة.

وقالت الصحيفة: «إن إدارة الرئيس باراك أوباما تقوم بدور مباشر في محاولة إنهاء القتال المستمر منذ أسبوعين بين حماس و«إسرائيل»، وذلك بإيفاد كيري للمساعدة في إحياء المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، وزيادة الضغط على حلقة واشنطن «إسرائيل» للحد من الخسائر المدنية المتصاعدة». مشيرة إلى أنه «لا توجد آمال كبيرة بحدوث تقدم سريع لإنهاء العملية العسكرية على قطاع غزة المستمرة منذ أسبوعين».

وأضافت الصحيفة: «إن أي جهود للوساطة قد تواجه عقبة، فلو وافقت «إسرائيل» على وقف إطلاق النار، سيتعين عليها أن تتخلى عن هدفها الرئيسي في غزة وهو تدمير شبكة أنفاق حماس». ويقول المسؤولون العسكريون «الإسرائيليون» أنهم يعتقدون أن الاتفاق ممتدة أكثر مما كانوا يعتقدون في السابق، وأن الأمر قد يستغرق مزيدا من الوقت لهدمها، ما يثير معضلة.